

مرشحو الانتخابات الرئاسية في الجزائر يتسابقون لاسترضاء الجيش

إلى بناء مؤسسات شرعية تستجيب للمطالب المرفوعة في الشارع منذ أكثر من سبعة أشهر.

وقفلت السلطة الجزائرية في تنظيم الانتخابات الرئاسية في موعدين اثنين، فبعد إجهاض الانتخابات المقررة في الـ18 من أبريل الماضي، التي ترشح لها الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، تم إلغاء الموعد الثاني للرابع من يوليو الماضي، لعدم التوافق حوله ورفضه من طرف الحراك الشعبي.

وشدد المحتجون في الجمعة الـ31 على إفشال الموعد القادم، وعدم السماح للسلطة بإعادة إنتاج نفسها بوجوه واليات جديدة، وهو التهديد الذي يبقى جادا ومثيرا لمخاوف السلطة، بعد الحشد القوي الذي كسر كل الإجراءات الأمنية المطبقة في البلاد، بما فيها عزل العاصمة عن الراغبين من المناطق الأخرى في الدخول إليها للتظاهر ضد السلطة.

أمام تمسك السلطة الفعلية بتنظيم الاستحقاق وفق الأجددة التي سطرتهما، بات المقربون منها يتنازلون تدريجيا عن الشروط المرفوعة حتى من طرف لجنة الوساطة والحوار

ورغم إطلاق السلطة المستقلة لتنظيم ومراقبة الانتخابات، وسحب العملية كليا من الإدارة، إلا أن التسكوك ما زالت قائمة بسبب الظروف والكيفية التي أسست بها اللجنة بعيدا عن اختيارات القوى السياسية والشعبية الفاعلة، وحتى الضمانات التي يروج لها أعضاؤها لم تقنع المعارضين، لاسيما التمسك المرئى للسلطة بحكومة نورالدين بدوي، المتهمه بالانحسار من النظام السابق وبسوابق التزوير الانتخابي.

وفي ظل غياب مرشح واضح للنظام، تتضارب الفراءات حول الأحصنة التي يراهن عليها للاستحواذ على هرم الدولة في ديسمبر المقبل، ويتم تداول العديد من الشخصيات التي وضعها خيارات له، وعلى رأسها رئيس الحكومة السابق عبدالمجيد تبون، المعروف بقربه من قائد أركان الجيش الجنرال قايد صالح، ورئيس حزب طلائع الحريات علي بن فلجس، إلى جانب الأمين العام الجديد للتجمع الوطني الديمقراطي عز الدين ميهوبي.

وكان الرجل القوي في السلطة والمؤسسة العسكرية قايد صالح، قد توعد "كل من يشوش على سير الاستحقاق الرئاسي"، وأوعز للأجهزة الأمنية بتفعيل إجراءات أمنية صارمة لتفكيك الحراك الشعبي، ووصف في أحد خطاباته المعارضين بـ"الشرذمة القليلة الباغية والضالة"، كما تم فتح حملة اعتقالات وسجن بحق العشرات من الناشطين في الحراك الشعبي.

ووافق البرلمان في جلسته الأخيرة على عدة تعديلات على قانون الانتخابات، ألفا إلى 50 ألفا، وعدم وجوبية حصول المرشح على 600 ترقية من الأعضاء المنتخبين في المجالس المنتخبة، إلا أن الجدل يبقى قائما حول تنافي وجود السلطة الجديدة مع الدستور، وبقاء صلاحية دراسة الطعون والنتائج النهائية في يد المجلس الدستوري المعين من طرف النظام السابق.



الشارع الجزائري مصر على تحدي النظام

صابر بلدي
صحافي جزائري

الجزائر - كسب خيار تنظيم الانتخابات الرئاسية قبل نهاية العام الجاري، نقاظا ثمينة بإعلان عدد من الأحزاب السياسية والشخصيات المستقلة عن نيتها في خوض السباق، رغم قرار الرفض الذي تتبناه المعارضة السياسية وعبر عنه الحراك الشعبي بقوة في الجمعة الحادية والثلاثين.

وتكشف الناطق الرسمي للسلطة المستقلة لتنظيم ومراقبة الانتخابات على ذراع عن سحب 14 زعيما سياسيا وشخصية مستقلة، استمارات الترشح للانتخابات الرئاسية المقررة في الـ12 ديسمبر القادم، ولم يستبعد توسع اللائحة إلى راغبين جدد خلال الأيام القادمة.

ويعتبر رئيس حزب طلائع الحريات علي بن فليس، ورئيس حركة البناء الوطني عبدالقادر بن قرينة، فضلا عن بلعيد عبدالعزيز من جبهة المستقبل وبلقاسم ساحلي عن التحالف الوطني الجمهوري من أبرز الراغبين في الترشح للاستحقاق، وهي شخصيات عرفت بحضورها في مختلف الاستحقاقات الانتخابية التي عاشتها البلاد.

ويتطلع المتابعون للشأن الجزائري إلى موقف الإسلاميين الذي بات يبدي لونة في الأونة الأخيرة، تمهيدا لإعلان المشاركة في الاستحقاق الانتخابي.

فبعد عبدالقادر بن قرينة، المنشق عن حركة "حمس" الإخوانية، أطلقت الأخيرة رسائل تهديدية في الندوة الأخيرة التي نظمتها هذا الأسبوع، حول التحديات الاقتصادية التي تنتظرها الجزائر، والمخج خلالها عبدالرزاق مقري إلى إمكانية دخول المعترك الانتخابي.

وبالمقابل أرجأت جبهة العدالة والتنمية موقفها من الانتخابات الرئاسية إلى نهاية الشهر الجاري، حيث أعلن بيان للحزب، أن "مجلس الشورى سيلتئم في الـ28 من سبتمبر الجاري لدراسة الموقف الرسمي والنهائي من مسألة الاستحقاق الرئاسي"، فيما يبقى قرار رئيس الحزب عبدالله جباب الله، غامضا قياسا براديكالية حزبه مقارنة بباقي أحزاب التيار الإخواني.

وإلى غاية السبت، بلغ عدد الراغبين في خوض الاستحقاق الرئاسي 14 مرشحا، وينتظر أن يلتحق بهم آخرون خلال الأيام المقبلة، رغم الضبابية التي تلف الاستحقاق نفسه بسبب الرفض القوي لقوى المعارضة والحراك الشعبي وغياب عوامل الاستقرار والتنافس السياسي.

وأمام تمسك السلطة الفعلية بتنظيم الاستحقاق وفق الأجددة التي سطرتهما، بات المقربون منها يتنازلون تدريجيا عن الشروط المرفوعة حتى من طرف لجنة الوساطة والحوار، كتنحي حكومة نورالدين بدوي، وإشاعة إجراءات التهدئة ورفع الغلق السياسي والإعلامي. وترى المعارضة الراديكالية أن الظروف المحيطة بالانتخابات الرئاسية ما زالت غير ملائمة ولا تسمح بتنظيم الاستحقاق في الموعد المعلن عنه، نظرا لأجواء التضيق السياسي والإعلامي غير المسبوق، وحملات الاعتقالات والسجن التي طالت عددا من الناشطين والمعارضين.

ودعا في هذا الشأن رئيس حزب جيل جديد جيلالي سفيان إلى إلغاء الاستحقاق المذكور، وفتح حوار سياسي جاد وحقيقي مع المجتمع، يسمح بالتوافق على خارطة طريق تقود البلاد

الصراع داخل حزب الأصالة والمعاصرة المغربي يشتد مع اقتراب مؤتمره الرابع

حكيم بنشماش يشترط اعتراف خصومه «بتيار الشرعية» لإبرام مصالحة



نقود بنشماش يتضام داخل حزبه

افتعال الأزمة الداخلية. وتوعد بنشماش بمواصلة اتخاذ قرارات تاديبية جديدة "ضد كل المخلين بضوابط وأخلاقيات العمل الحزبي". في المقابل لا تستبعد نبيلة بنعمر، المنتمية لتيار "المستقبل"، في تصريح لـ"العرب" أن "يتراجع الأمين العام للحزب عن موقفه التصيدي بعد التشاور مع محيطه المكون من مؤلفين في مجلس المستشارين وأعضاء في الهياكل الإقليمية للحزب".

ويرى مراقبون أن الترحيب بالمصالحة مشروط عند تيار "الشرعية" ويجب أن يكون من داخل الأجهزة ومؤسسات الحزب، حيث يرفض هذا التيار تجاهل العمل المؤسساتي للحزب والتمرد عليه.

وفي ذروة الصراع الدائر بين الإخوة الأعداء قام العربي المحرشي، عضو المكتب السياسي في الأصالة والمعاصرة، بتجميد حضوره في جميع الأنشطة واللقاءات، ما فاقم أزمة الحزب الداخلية.

ويعد المحرشي اليد اليمنى للأمين العام للحزب، ويعتبر قرار استقالته بمثابة ضغطة في اتجاه تثبيت مبدأ مبادرة المصالحة التي تعطلها جهات داخل الحزب محسوبة على بنشماش.

ورغم حدة الخلافات، يحافظ تيار المستقبل على حماسه لتنظيم المؤتمر الرابع ويواصل استعداداته في هذا الشأن، بينما يتخوف تيار بنشماش من نتيجة لن تكون في صالحه وقد تصفيه من قيادة الحزب.

وأسس حزب العدالة والمعاصرة، عام 2008، فؤاد عالي الهمة، الوزير المنتدب السابق لدى وزارة الداخلية، المستشار الحالي للعاهل المغربي الملك محمد السادس. وبعد أشهر قليلة من تاسيسه، فاز الحزب بحوالي 21 بالمائة من المقاعد في الانتخابات البلدية، مقارنة بـ7 بالمائة فقط لحزب "العدالة والتنمية" (إسلامي)، قائد الائتلاف الحكومي حاليا.

يقوده البرلماني عبداللطيف وهبي، بعدما قرر التيار عقد المؤتمر الوطني الرابع بمعزل عن قيادات تيار الشرعية برئاسة أمين عام الحزب.

ويستبعد مراقبون أن يحمل اجتماع الأمين العام للحزب حكيم بنشماش، الأسبوع الماضي، بافطمة الزهراء المنصوري رئيسة المجلس الوطني للحزب والمنتمية لتيار المستقبل الساعي لإزاحة بنشماش من الأمانة العامة، مصالحة حقيقية بين كواد الحزب، حيث لم يسفر اللقاء عن أي إجراء تصالحي فعلي ينهي الأزمة الداخلية التي يعاني منها الحزب منذ فترة.

مع اقتراب المؤتمر الرابع يبلغ التصعد داخل حزب الأصالة والمعاصرة ذروته أمام تنافس محموم بين التيارين المنقسمين على الظفر بزعامته

وأوضح عبداللطيف أعميار، عضو المكتب الفيدرالي للأصالة والمعاصرة في تصريح لـ"العرب" أن اللقاء تم بطلب من المنصوري دون أن تكون هناك شروط تفاوضية على الإطلاق لوضع الياث للتحاور. واتهم القيادية (المنصوري) بأنها أوهمت داعمها بأن هناك تنازلات من طرف الأمين العام للحزب بأنه سيراجع عن القرارات الأخيرة التي تم اتخاذها، وهو أمر عار عن الصحة.

ويلاحظ مراقبون أن شروط المصالحة لم تتضح بعد مع تمسك كل شق داخل الحزب بمواقفه. وقد رفض الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة، أي مصالحة مشروطة مع خصومه من تيار المستقبل المعارض لسياسته واصفا بإهام برموز التمرد والانقلاب على قوانين الحزب ومؤسساته وأنهم كانوا وراء

يعاني حزب الأصالة والمعاصرة المغربي من خلافات حادة بين أمنيته العام، حكيم بنشماش، وقيادات تعارض استمراره على رأس الحزب، ويشترط بنشماش لتنظيم المؤتمر الرابع للحزب بشكل موحد اعتراف خصومه بتيار الشرعية الذي يمثلته وعدم التمرد على قيادات المؤسسة.

للحزب، يطالب فيها ببطلان هذه اللجنة، التي واصلت أشغالها رغم القرارات المتتالية التي اتخذها بنشماش في حق أعضائها، بلغت حد الطرد من الحزب. وأشارت تلك القرارات موجة من ردود الأفعال الغاضبة داخل الحزب، ودفعت مناوئيه إلى عقد مؤتمر صحافي أعلنوا فيه رفضهم لقراراته، باعتبارها "غير قانونية ومخالفة للنظام الأساسي للحزب".

ومع اقتراب المؤتمر الرابع، بلغ التصعد داخل الحزب ذروته أمام تنافس محموم بين التيارين المنقسمين على الظفر بزعامته وتيسير شؤونه مستقبلا.

وفي وقت تداولت فيه بعض وسائل الإعلام المحلية أخبارا مفادها منع مصالح وزارة الداخلية تيار المستقبل داخل حزب الأصالة والمعاصرة من عقد مؤتمر الرابع الذي كان مزعما تنظيمه نهاية الشهر الجاري، ينفي عبداللطيف الغليزوري، الأمين العام الجهوي لحزب الأصالة والمعاصرة بمدينة تطوان ذلك. وأشار الغليزوري في تصريح لـ"العرب" إلى أن تيار الشرعية داخل الحزب يأمل في إقناع القيادات المعارضة له بالذهاب إلى الحزب موحدة.

ويشترط تيار الشرعية بقيادة حكيم بنشماش كي يتم عقد المؤتمر بشكل موحد التزام الطرف الآخر بمشروع الحزب ومؤسساته الشرعية، بما يضمن وحدته وانخراط الجميع في العمل الحزبي الجاد.

وأرجأت المحكمة الابتدائية بالرباط، البت في الدعوى التي رفعها حكيم بنشماش، الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة ضد تيار المستقبل الذي

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الرباط - اشتدت وتيرة الصراع داخل حزب الأصالة والمعاصرة المغربي (ليبرالي) مع اقتراب موعد انعقاد مؤتمره الوطني الرابع، المزمع إجراؤه يومي 27 و28 سبتمبر الجاري.

وانقسم الحزب الذي يعاني من خلافات بين أمنيته العام، حكيم بنشماش، وقيادات تعارض استمراره على رأس أكبر حزب معارض في المملكة، بين تيارين. الأول وهو تيار المستقبل المناوئ لبنشماش الذي يقدم رؤية جديدة للحزب، بينما يركز التيار الثاني، الذي يدعم بنشماش، على الشرعية

المؤسساتية كأساس لأي تغيير محتمل ويرفض الانقلاب على كواد المؤسسة. وتصاعدت وتيرة الخلاف داخل الحزب بعدما قرر بنشماش عزل أحمد أخشيشين من منصب نائب الأمين العام للحزب، وإعلان شعور منصب الأمين العام الجهوي في تسع جهات (محافظات) من أصل 11، انتقاما من الأصوات المعارضة له. كما أعلن بنشماش عدم شرعية استمرار اجتماع اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني الرابع للحزب.

وفي تحد لأمين عام الأصالة والمعاصرة، استكملت اللجنة التحضيرية للحزب تشكيل لجانها، وبدأت ترتيبات لعقد المؤتمر العام الرابع للحزب. وردا على هذه الخطوة، رفع بنشماش دعوى قضائية في يوليو الماضي بالمحكمة الابتدائية بالرباط، ضد كواد اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني الرابع

الجيش الليبي يشن هجوما ضد الميليشيات جنوبي طرابلس

الجوية ضد الجيش الليبي. وتجاوز دور أنقرة مساندة الميليشيات الإسلامية لتتحول إلى مقاتل بالنيابة عن حكومة الوفاق بعدما انخرطت بشكل أكبر في الصراع خلال الفترة الأخيرة.

وأعلن المركز الإعلامي لفرقة عمليات الكرامة التابعة للجيش الوطني الليبي، مساء الجمعة، عن إسقاط طائرة تصوير وتجنس تركية من قبل وسائط الدفاعات المضادة للطائرات بمحور طرابلس، بحسب بوابة "أفريقيا الإخبارية" الليبية. كما أعلن الجيش الليبي، الخميس، عن تدمير البات مسلحة تحمل قيادات إرهابية وأجهزة تشويش جنوب العاصمة الليبية طرابلس خلال غارة جوية قامت بها مقاتلات سلاح الجو.

مؤكدا أن معركة الجيش في طرابلس هي معركة كبيرة لأنها ضد الإرهاب والدول التي تقف خلفه.

ويشن الجيش الوطني الليبي منذ الرابع شهر أبريل الماضي هجوما لتطهير العاصمة طرابلس من الميليشيات المسلحة، فيما يحذر متابعون من دعم داخلي للميليشيات تقف وراء حكومة الوفاق، وآخر خارجي حيث تتلقى الميليشيات دعما عسكريا من أطراف تدعم أجندة تيار الإسلام السياسي في المنطقة، وهي أساسا تركيا وقطر.

وقدمت تركيا دعما حاسما لحكومة الوفاق الوطني، التي تتخذ من طرابلس مقرا، حيث زودتها بطائرات مسيرة مسلحة نفذت سلسلة من الضربات

الميليشيات خسائر لا تعد ولا تحصى في الأرواح والعتاد.

وتابع "لا يزال الهجوم مستمرا حتى مسح هذه الميليشيات الإرهابية من الوجود وتطهير العاصمة الليبية من دنس هذه الميليشيات والمرزقة عبدة المال". لافتا إلى أن "وتيرة العمليات مستمرة وفق الخطط والمراسل التي وضعها القائد العام لتحرير طرابلس ونشر الأمان في جميع الأراضي الليبية والتخلص من جميع الميليشيات الإرهابية".

وسبق أن أشار المسماري إلى نجاح الجيش الليبي في طرد المجموعات الإرهابية من منطقة العزيزية جنوب العاصمة طرابلس في أغسطس الماضي،

بنغازي (ليبيا) - يواصل الجيش الليبي معركته ضد الميليشيات التي تعمل على زعزعة استقرار البلاد منذ الإطاحة بنظام معمر القذافي في فبراير عام 2011.

وأعلن الناطق الرسمي باسم الجيش الوطني الليبي أحمد المسماري، السبت، في صفحته على موقع فيسبوك عن شن هجوم عنيف على ضد الميليشيات الإرهابية جنوبي طرابلس.

وقال المسماري "قامت قوات الجيش الوطني الليبي بشن هجوم عنيف على الميليشيات الإرهابية في محور صلاح الدين (جنوب طرابلس) لتحريره وتطهيره من العصابات الإرهابية والإرهابية". وأضاف "تم إسناد الهجوم بغطاء جوي كثيف من قبل قواتنا الجوية والتي كبدت